



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

منطقة المدينة المنورة

(التعليم العالي)

الاثنين ١٧/٤/١٤٢٧هـ الموافق ١٥/٥/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الساعة الثامنة صباح يوم الاثنين ١٧/٤/١٤٢٧هـ الموافق ١٥/٥/٢٠٠٦م بمنطقة المدينة المنورة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأستاذ/ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج بروى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك، استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول الذي عقد في الرياض عن العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف بمشاركة الرجال والنساء. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع الذي كان عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تم إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

ثم أشار إلى آداب الحوار وبرنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف والبناء، ليتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف ومحاور اللقاء الرئيس في منطقة الجوف.

واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز آل سعود للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة المدينة المنورة، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

ثم ألقى معالي رئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين. كلمة شكر فيها المشاركين على استجابتهم بالحضور مؤملاً نجاح هذا اللقاء ثم قدم تصوراً عن أسلوب اللقاء وتحديده لقضية معينة بحيث تكون محلاً للحوار من القضايا التي تمثل خدمة للجمهور تؤديها إحدى المؤسسات الحكومية. وكان للتعليم العالي نصيباً بأن يكون محلاً للحوار ومتطلباته في عصرنا الحاضر واحتياجه في مناهجه ونواتجه. وتمنى أن يكون هذا اللقاء لقاءً مثمراً، ممهداً لنجاح اللقاء النهائي الذي سيكون في نهاية العام.

بعد ذلك قدم عضو اللجنة التحضيرية الدكتور/ فهد بن علي العليان عرضاً شاملاً عن محاور اللقاء والتساؤلات التي يمكن أن تكون محوراً للنقاش في هذا اللقاء.

الجلسة الأولى

المحور الأول: متطلبات النظام التعليم العالي بما في ذلك السياسات والأهداف والخطط والمباني والتقنيات والتجهيزات، إضافة إلى مصادر التمويل وآلياته.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- العلاقة بين فئات العناصر البشرية داخل العملية التعليمية وأهميتها مقترنا بحجم الصلاحيات وهذا قد ضعف في واقعنا اليوم.
- الطالبات والطلاب لا يدركون مصلحتهم.
- نحتاج إلى تنمية الشورى داخل المؤسسات الأكاديمية.
- نحتاج إلى أنظمة يشترك في وضعها الطلاب.

- توسيع دائرة مشاركة الطلاب والطالبات من خلال مجالس الطلاب داخل الكليات والجامعات، وإتاحة الفرصة لهذه المجالس في المشاركة الفاعلة في تطوير التعليم الجامعي.
- توسعة الطاقة الاستيعابية للجامعات.
- مراجعة الأهداف للتعليم العالي لتتناسب الوضع الحالي وبصورة شمولية.
- عدم المساواة بين الجامعات في الاعتمادات والمباني والتجهيزات.
- عدم وجود تخصصات تناسب العصر.
- النظر في مفهوم التعليم العام قبل النظر في مفهوم التعليم العالي.
- المساواة والعدل بين الأبناء في الجامعات.
- إعادة النظر في شرط عدم تجاوز عمر معين لمواصلة الدراسات العليا.
- غربلة بعض الكتب والمناهج الموجودة بحيث يحدف كل ما له علاقة بأفكار ورؤى جماعات وافدة.
- إحياء الدعوة إلى العقيدة السلفية الصحيحة التي كانت عليها هذه البلاد منذ قرنين ونصف ومعالجة فكر الإرهاب والغلو.
- تشجيع الحوار العلمي والمناقشة داخل المؤسسات الأكاديمية، وإيجاد الخطط التي ترتقي بذلك.
- أن يتم الاستفادة من مخصصات الأوقاف لتمويل البرامج التعليمية الجامعية وفتح المجال لإنشاء مشاريع وقفية جديدة يعود ريعها على الجامعات لتوفير مواردها المالية.
- أن تكون الجامعات والكليات مهيأةً لاستقبال المستجدات مع بنية تحتية سليمة.
- العناية بالموارد البشرية وتميئتها.
- هناك حاجة إلى تنمية روح الشورى وثقافتها في التعامل بين فئات العناصر البشرية في المؤسسة التعليمية، ولهذا نحتاج إلى أنظمة مكتوبة تضمن لفئة الطلاب حق المساهمة في صناعة القرارات التي يتم تطبيقها عليهم.
- هناك حاجة إلى لوائح تمنحهم فرصة الحوار المؤدب والتعبير بصراحة عن مشاعرهم وآرائهم دون الخشية من العقوبة الصريحة أو المبطنة.

- هناك حاجة إلى أنظمة ولوائح تمنح ممثلي الطلبة والطالبات المنتخبين حق العضوية في مجالس الأقسام العلمية، وفي مجالس الكليات، وفي إدارة الإسكان الطلابي، وفي إدارة الأنشطة الطلابية المختلفة.
- أن تكون هناك شراكة حقيقية بين الجامعات والجهات المستفيدة لدعم البحث العلمي.
- أن تتسم الخطط الدراسية بالواقعية وأن تصطبغ المناهج بالصبغة المحلية والدينية والموروث الثقافي والتاريخي.
- القبول والابتعاث في الجامعات وافتتاح جامعات جديدة سيخلق مشكلة جديدة تنعكس على المخرجات حيث إن الجامعات الجديدة لا تملك العناصر البشرية من أعضاء هيئة تدريس وتجهيزات وبنية تحتية.
- الانتقال في أهداف نشر التعليم إلى أهداف تراعي النوعية.
- الاهتمام بالمعلومة والأفكار التي تقدم ضمن المنهج والخطط الدراسية.
- أن تخصص ميزانية للوسائل الإيضاحية.
- دعوة القطاع الخاص للإسهام في تمويل الجامعات وتخليد ذكر من يسهم بإطلاق أسمائهم على تلك الجامعات أو القاعات أو الأقسام.
- عدم الاهتمام بالتربية الفكرية للطلاب وقدراته على التفكير وهذه تتطلب مناهج متخصصة لتنمية تلك القدرات.
- عدم التفريق بين التعليم العالي والأساسي مع الربط فيما بينهما في الرؤى والتخطيط والتنفيذ.
- التحديد الدقيق لمخرجات التعليم التي نريدها شريطة أن تكون عالمية الملامح.
- تذليل جميع المعوقات التي تقف دون تنفيذ مهمات التعليم العالي بدءاً من القرار السياسي والدعم المادي وخطط التحول المرحلي إلى الأنظمة الجديدة.
- المرونة التامة والبعد عن البيروقراطية في كل ما يتعلق بالتعليم.
- أن يكون لكل جامعة نظامها الخاص ويقوم هذا النظام بما فيه من السلبيات والإيجابيات.

- اعتماد معايير لقياس جودة مؤسسات التعليم العالي ويتولى الإشراف عليها مؤسسة مستقلة لتصنيف الجامعات.
- زيادة فروع الجامعات من حيث الكم في المنطقة الواحدة لاستيعاب الدارسين والدراسات.
- تحديث الأهداف التعليمية بشكل مستمر وصياغتها بشكل إجرائي وبشكل شمولي.
- أهمية النظر في آلية القبول والاستيعاب بما يتوافق مع روح العصر.

الجلسة الثانية

المحور الثاني: الممارسات والتطبيقات التعليمية، بما في ذلك أداء أعضاء هيئة التدريس، والمناهج وطرق التدريس، والإدارة وأساليب التقويم.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- ضعف رعاية جامعاتنا لتنمية روح الإبداع والتفكير والبحث والتجريب.
- هناك حاجة لتدريب بعض المشرفين على الرسائل الجامعية على عملية الإشراف لتيسير الأمر على الطلاب واستفادتهم التامة من عملية الإشراف.
- الإنفاق بسخاء على التعليم خصوصاً على الموهوبين والبحث العلمي.
- إنشاء عدد من التخصصات النادرة لإيجاد نواتج تلبي الحاجة، مثل: (تخصص الطباعة).
- تفعيل فكرة الأوقاف العقارية لتمويل ميزانيات المؤسسات التعليمية والمدارس.
- الحرص على تكوين البيئة العلمية التقنية.
- التريث في تجميد الأقسام والتخصصات وإلغائها بحجة عدم مواءمتها لسوق العمل؛ لأن مهمة التعليم العالي هي التنمية ورفع مستوى التثقيف في المجتمع وإعداد النخب باختلاف تخصصاتها لقيادة المجتمع.

- إيجاد لجنة طلابية لتقويم أعضاء هيئة التدريس، يتم اختيارها بعملية انتخابية من قبل الطلاب، ويكون من مهامها إبداء الرأي في المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم العامة والخاصة.
- أن يكون هناك نادي للخريجين في الجامعة، لتحقيق مثل هذه الفكرة يمكن الجامعات من الاستفادة من الخريجين وخبراتهم في تطوير الجامعات وأعمالها.
- تحسين راتب المعلم حسب أدائه، وتوسيع نطاق المستويات للمعلمين كما في كثير من الدول المتقدمة.
- أن تعنى مناهج التعليم في معالجة المشاكل الاجتماعية حماية للجيل من الأخطار.
- استخدام وسائل متطورة لرفع استيعاب الطلاب للمعلومات من خلال المناهج، وإعادة هيكلة بعض المناهج لمواكبة التطورات العلمية والتقنية الحالية.
- إضافة منهج مهني لجميع المدارس الثانوية.
- إيجاد معهد متخصص لتخريج العاملين في إدارة المدارس والمؤسسات التعليمية.
- إدخال الإنترنت إلى القاعة الدراسية مباشرة لتدريب الطلاب والطالبات من ناحية، وإيصال أكبر قدر من المعلومات إليهم.
- حرص كليات التربية والمعلمين على إعداد المعلم الإعداد الشامل؛ ليكون قدوة ونموذجاً يحتذى لطلابه.
- في سبيل إذكاد روح البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس، على الجامعات إيجاد نوع من التوازن بين المتطلب الوظيفي لعضو هيئة التدريس وبين إعطائه مساحة زمنية كافية لإعداد البحث العلمي.
- ألا يكون هناك فجوة بين ما يدرّس في الصف والتقويم، فمن الملاحظ أن بعض أعضاء هيئة التدريس لديهم تباين تام بين طريقة تدريسهم وطريقة تقويمهم للطلاب.
- تدريس المقرر الدراسي وفق الآتي: تحديد عناصر المقرر، حسن الإعداد للمحاضرات، تصميم أسئلة وامتحانات تختبر معلومات الطالب وطريقة

- استنتاجه واستفادته من تلك المعلومات وروح الابتكار عنده، تقويم الإجابات بطريقة تسمح بالتعدد في الإجابات المقبولة.
- إنشاء مركز قبول موحد على مستوى المملكة للقبول في التعليم العالي (الجامعات، كليات البنات....).
 - إعادة النظر في فصل المعامل والمختبرات بمبانٍ مستقلة يتم تجهيزها حتى تستوعب العدد المطلوب، ويتم تلافي السلبيات الصحية والأمنية المحتملة.
 - إنشاء مراكز أبحاث في مختلف مناطق المملكة تجرى فيها الدراسات والقياسات المحتاج إليها في العملية التعليمية التجريبية في العلوم لمراحل الدراسات العليا، ويمكن أن تكون مثل هذه المراكز تابعة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لريادتها في هذا المجال.
 - إقامة دورات تدريبية للمعلمين والمعلمات في مجال أساليب التقويم والقياس وإعادة صياغة هذه الأساليب من الصياغة النظرية إلى الصياغة العلمية والمهارية.
 - تزويد عضو هيئة التدريس بدورات متخصصة في المادة العلمية التي يقوم بتدريسها، لمواكبة ما يستجد فيها من تطور، ودورات أخرى مساندة تؤدي إلى تطويره وإثراء العملية التعليمية.
 - أن تكون المناهج مطابقة للمناهج المتبعة في الدول المتقدمة مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئنا وقيمنا؛ وذلك لمعالجة القصور فيها.
 - تعليم الطالب اللغة الإنجليزية منذ مرحلة الحضانة والابتدائية؛ لأنها لغة العلم حالياً، إلى جانب الاهتمام باللغات الأخرى كاللغة الفرنسية.
 - الاهتمام والتركيز على المرحلة الابتدائية، لأنها أهم مرحلة لتكوين الطالب والطالبة، وإلغاء عملية التقويم في المراحل الأولى لعدم دقته في تحديد مستوى الطالب.
 - أن يكون اختبار القدرات للطالب في مرحلتين، الأولى بعد نجاح الطالب والطالبة من الصف الأول الثانوي، بحيث يكون هو الموجة للطالب والطالبة

في الالتحاق بالقسم العلمي أو الشرعي، والمرحلة الثانية بعد التخرج من الثانوية.

- ينبغي الاستفادة من آراء المعلم ومقترحاته لعلاج المشكلات والعوائق في العملية التعليمية من خلال وسائل عدة مثل: عقد لقاء دوري للمعلمين والمعلمات للمدارسة وتطرح الآراء.
- تدريس مادة الإملاء والخط إلى نهاية المرحلة الثانوية لمعالجة الضعف في هذا الجانب.
- أن يكون تعيين المديرات للمدارس محددًا بمدة لا تزيد عن سنتين أو ثلاث، لأن في ذلك تلافٍ سلبيات سوء الإدارة من بعض المديرات.
- التركيز على البيئة الثقافية المدرسية بحيث تكون محفزة للتعليم وغير معيقة له.

الجلسة الثالثة

المحور الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي، والمجتمع وما تتضمنه من تطوير العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة (القطاع الخاص — الإعلام — ...).

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- إنشاء قناة تعليمية مرئية تفيد الطلاب في دراستهم وحياتهم التعليمية كما هو معمول به في بعض الدول العربية.
- فتح باب التعاون بين أي كلية من الكليات وإحدى شركات القطاع الخاص؛ لتقوم هي برعاية الكلية وتعلن ذلك للطلاب لأنهم شريحة مهمة ومستهدفة.
- إلزام البنوك والشركات الكبرى بإقامة منشآت تعليمية.
- تشجيع القطاع الخاص والأفراد والمؤسسات بالمساهمة في توفير بعض المباني والتجهيزات الثابتة في هيئة هبات وتأمين المراجع الحديثة لمكتبات الجامعة وتشجيع الطلبة المتميزين بمكافآت مالية أو الابتعاث على حسابها أو بعقود عمل مبكرة.
- يوجد قصور واضح في مراكز الأبحاث ولا بد من انطلاقها لبحث مشكلات المجتمع كقضية السعودية.
- أن تقوم مراكز الأبحاث بدور هيئات استشارية لبقية الوزارات والقطاعات الحكومية الأخرى.
- هناك ازدواجية بين التعليم والتدريب ويجب أن تتفرغ الجامعات لعملية التعليم ويترك التدريب لجهات أخرى.

- أن يكون للجامعات دور في المجتمع في إعداد الأبحاث التي تخدم الشركات والتتقيف المهني والصحي من قبل القطاع الخاص في مشاركته في تلك المناسبات والأسابيع التي تخصص لها.
- العمل على توطيد العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- تشجيع رجال الأعمال على الإسهام في تمويل الجامعات.
- التوصية بتخصيص برامج كليات خدمة المجتمع؛ لتوفير التعليم المستمر لشرائح المجتمع المختلفة وبما يلبي حاجات المجتمع والقطاع الخاص.
- أن يركز القطاع الخاص على التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع.
- أن يقوم الإعلام بدوره التثقيفي في المجتمع.
- التعاون بين المؤسسات التعليمية والجمعيات الخيرية في كل منطقة وتدريب الطلاب لديها وتقديم الدعم المالي لها لقيامها بأعمال التدريب.
- إلزام كل طالب بسنة تدريبية بعد الجامعات في مختلف التخصصات.
- المؤسسة التعليمية العليا يجب أن تخدم المجتمع وفق الأولويات؛ حيث إننا في حاجة إلى العلوم التطبيقية ثم الأهم فالأهم.
- هناك فجوة بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع، ويجب أن تكون هناك علاقة فيما بينهما تهدف إلى اتخاذ منهج وأهداف يضعها القطاع الخاص بإشراف المؤسسات التعليمية كي تقوم بتعليمها.
- إشراك القطاع الخاص في وضع احتياجاته أمام الجامعات لوضع مناهج لها مع مراعاة عدم التكرار والتركيز على التخصصات النادرة.
- التركيز على الطالب وكيفية التعليم الذاتي والتدريب على مهارات يحتاجها في سوق العمل.
- تدريب الأساتذة القدامى على ما يستجد من تقنيات.
- تزويد الجامعات بكفاءات إدارية مؤهلة ومدربة.
- تنمية برامج الموارد الذاتية للجامعات.
- تطوير الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بشكل مرن بعيد عن البيروقراطية.

- عدم توحيد اللوائح بين الجامعات لإيجاد مساحة للتنافس والإبداع فيما بينها.
- إنشاء لجنة الإشراف على أعمال الإعلام بالمناطق التعليمية والتنسيق فيما بين الإعلام والتعليم وإنشاء لجان تابعة لها في كل منطقة وفي كل محافظة لدراسة الظواهر التي تحدث في المدارس.
- أهمية العلاقة بين التعليم والإعلام لما للإعلام من تأثير واضح.
- الإعلام الهادف هو الذي يبني القيم ولا يهدمها.
- توجد فجوة فيما بين التعليم والإعلام.
- أن تكون العلاقة بين التعليم والإعلام تكاملية، والتعاون بين المؤسسات على الخير والبر والتقوى ومراعاة خصوصية هذه البلاد في الإعلام والتعليم، وإنشاء قنوات فضائية تعنى بالتعليم ومناهجه وتسهل على الطالب ما يتلقاه في دراسته.
- الاهتمام برفع الهوة بين ما يقدمه التعليم وما تقدمه القنوات الفضائية.
- تصنيف المواد الإعلامية من حيث المحتوى وإخضاعها للرقابة.
- قيام الإعلام بالإسهام في الدور التربوي عبر خطط مدروسة وتقديم المواد الدراسية في قناة تلفازية ومشاركة مشاهديها في حل التدريبات والاستفسار وتلقي الأجوبة.
- طرح مشروع لرفع مستوى البنية التحتية للتعليم الجامعي لمدة ثلاث سنوات تشترك فيه جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- ضرورة دعم القطاع الصحي لأفراد المؤسسات التعليمية وعلاجهم.
- تصحيح النظرة للمؤسسة التعليمية في الإعلام وعدم تتبع السلبيات والأخطاء وإشاعتها بحجة الإصلاح.
- إيجاد شاشات تلفازية في مداخل الكليات لتعريف الطلاب بما يلزمهم.

الجلسة الرابعة

المحور الرابع: نواتج مؤسسات التعليم العالي، وما يتضمنه ذلك

من تقويم مستوى الخريجين في ضوء الأهداف العامة للتعليم ومعايير الجودة ومتطلبات التنمية الشاملة.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- دراسة السيرة النبوية مادةً مستقلة بدءاً من مراحل التعليم الأولى واستمرارها حتى نهايته من أهم دعائم تطوير التعليم، ويمثل ذلك نقلة نوعية في نواتج التعليم.
- ربط قضية التعليم منذ البداية باحتياجات سوق العمل؛ حيث إن ضعف نواتج النظام التعليمي تنبع أساساً من غياب الرؤية الصحيحة للعلاقة بين التعليم والتوظيف.
- في ضوء الانفتاح والعولمة لا بد أن تحصل جامعاتنا على اعتراف دولي من خلال تحسين مناهجها وتطويرها.
- تفعيل الواقعية عند تقويم الخريجين بقصد التعيين، إذ لا بد أن يقيس التقويم المهارة الأساسية التي سيعين وظيفياً عليها.
- الجمع بين الحفظ والتحصيل والمحاورة والنفاش في الحصة والمحاضرة.
- إيجاد دليل لمعلمي الدراسات الإسلامية، ووضع أهداف لكل مادة دراسية.
- إقامة مؤتمر سنوي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات لتبادل الخبرات والحوار حول ما يطرأ من مشكلات.
- إنشاء هيئة لتحديد جودة مخرجات المؤسسات التعليمية من خلال أساليب ووسائل علمية منهجية.

- تشجيع الالتحاق ببعض التخصصات التي مازالت حاجة المجتمع إليها ماسة بزيادة الإنفاق عليها، مثل: تخصص الطب؛ حيث إنه لوحظ مثلاً تخفيض مكافأة الامتياز لخريجيه.
- توفير أجهزة التقنية المعاصرة، مثل: الحاسب الآلي بشكل كافٍ لتدريب وتعليم الطلاب والطالبات على ذلك.
- التوسع في تعليم المهن، وتوعية المجتمع بأهمية اكتساب تلك المهن وإتقانها عوضاً أن نستورد العمالة الوافدة للقيام بها.
- بناء الوزارة منتدى موحداً على الإنترنت مخصصاً للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في كافة المجالات والتخصصات من جميع الجامعات والمؤسسات التعليمية للتواصل وتبادل الآراء والمقترحات، وسيكون ذلك وسيلة مهمة للتطوير وحسن الأداء.
- ارتكاز التربية في المرحلة الابتدائية على مبدأ ينص على أن الأطفال متساوون في الإمكانية على العمل والإنتاج فهذه المساواة تشكل أفضل مناخ لإثارة التعلم.
- ينبغي أن يعمل الخريج سنة أو سنتين تحت التجربة ولا يكون قبوله للعمل نهائياً إلا بعد ثلاث سنوات.
- إعادة تأهيل الخريجين إذا كانوا لا يجدون وظيفة تناسب تخصصهم.
- دعم كادر أعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً حتى لا ينشغلون عن عملهم الحقيقي لتحصيل زيادة في الدخل.
- ضرورة وضع المواصفات الواجب توافرها في المعلم عامة، والمواصفات التي يتحتم أن يتصف بها معلم كل مرحلة على حدة بل ومعلم كل مادة، ورعاية المعلم صحياً واجتماعياً، والبحث في استعداداته المختلفة ومنها قدرته على التدريس ورغبته في النمو المعرفي.
- أهمية القيام بالدراسات المقارنة في نظم إعداد المعلمين وتدريبهم في البلاد الأخرى، واقتباس ما يصلح منها.